بالتوازي مع استضافة القاهرة الأسبوع المقبل الفصائل الفلسطينية لبحث الخطوات اللازمة لإنهاء الانقسام، تعمل السلطات المصرية مع «حماس» ومسؤولي الاحتلال لتثبيت الهدنة في غزة، ودفع ملف تبادل الأسرى الذي تشترط الحركة وجود ضمانات دولية ومصرية للمضي فيه

مفاوضات تبادل الأسرى تنتظر الضمانات

«حماس» تصر على رفض ربط الصفقة بالإعمار... والقاهرة تستضيف الفصائل

غزة، القاهرة ـ العربي الجديد

بعد المشاورات التي أجراها المسؤولون المصريون في غزة والضفة الغربية وإسرائيل، واستقبال وزير الخارجية الإسرائيلي غابي اشكينازي في القاهرة قبل أيام، وفيما يبقى وقف إطلاق النار صامداً في القطاع، تنصبّ الجهود على إطلاق مفاوضات لهدنة طويلة الأمد، يبدو أن ملف تبادل الأسرى مع حركة «حماس» سيكون المدخل الأساسي لأي اتفاق مقبل، على الرغم من أن الحركة تؤكد أن هذا الملف مستقل ومنفصل عن باقي القضايا، واشتراطها توفير ضمانات بجدية الجانب الإسرائيلي للبدء في مفاوضات حول الأسرى. بالتوازي مع ذلك، تعمل القاهرة على جمع الفصائل الفلسطينية في أراضيها الأسبوع المقبل، للاتفاق على خطوات لإنهاء الانقسام. ووجّهت السلطات المصرية أمس دعوة إلى الفصائل الفلسطينية لزيارة القاهرة الأسبوع المقبل، لعقد سلسلة اجتماعات، للاتفاق على رؤية موحدة للتحرك الوطني الفلسطيني، والاتفاق على الخطوات اللازمة لإنهاء الانقسام ووضع خريطة طريق للمرحلة المقبلة. بالتزامن مع ذلك، يصل وفد أمني إسرائيلي إلى القاهرة لبحث الخطوات العملية لتثبيت قرار وقف إطلاق النار، وبدء المفاوضات الخاصة بهدنة طويلة الأمد، وتحريك صفقة تبادل الأسرى مع «حماس». وقالت مصادر مصرية لـ«العربي الجديد»، إن قيادة «حماس» أكدت أنها غير مستعدة في الوقت الراهن للشروع في مفاوضات بشأن صفقة تبادل الأسرى إلا في حالة وجود ضمانات حقيقية بجدية الجانب الإسرائيلي، من مصر والأطراف الدولية المشاركة في الوساطة، مشددة على أن الصفقة لن تكون جزءاً من أي عملية تفاوضية أخرى سواء تلك المتعلقة بإعادة إعمار غزة، أو تخفيف الحصار عن القطاع، أو المصالحة الداخلية، ومؤكدة أن مسارها منفصل تماماً. وأوضحت المصادر أن «المناقشات التي جرت في غزة بين قيادة حماس والوفد الأمني المصري الذي زار القطاع وترأسه مدير جهاز المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل، تأكد من خلالها أن الموقف المعلن من حماس بشأن صفقة الأسرى ليس من باب المناورة، وأنها متمسكة بكل ما أعلنوا عنه مهما كلف ذلك وهو ما تحاول مصر زحزحته لدى الطرفين، إسرائيل وحماس».

وبحسب المصادر، فإن هناك ارتياحاً مصرياً من التعامل مع رئيس «حماس» في غزة يحيى السنوار، واصفين إياه «بالرجل المباشر والواضح»، مستدركة: «وإن كانت هناك ملاحظات على تشدده وتصلّب مواقفه في ما يخص بعض الملفات المطروحة، وعلى رأسها ملف صفقة الأسرى، والذي كان هناك تصور مصري مبدئي لطرحه، متعلق بضمانات مصرية، وتعهدات دولية بإنشاءات ضخمة في القطاع، ضمن محفزات التحرك في الصفقة، لحث حماس على تجاوز الشرط الخاص بإطلاق كافة الأسرى المحررين في صفقة وفاء الأحرار في 2011 والذين أعادت إسرائيل اعتقالهم، إضافة إلى إتيان حماس عن التمسك بعشرة أسماء تصفهم إسرائيل بأنهم من «الملطخة أيديهم بالدماء»، من أصحاب المحكوميات الكبيرة».

في مقابل ذلك، كشفت المصادر أن المشاورات المغلقة بين قيادة «حماس» والوفد الأمني الذي ترأسه كامل، تخللها تشديد مصري على مسؤولي «حماس» بضرورة فصل تحركات الحركة عن السياسات الإيرانية ضد إسرائيل والولايات المتحدة. ولفتت المصادر إلى أن مسؤولي «حماس» أكدوا أن تعاطي الحركة مع الدعم الإيراني يأتي مثل تعاطيهم مع كل من يمد يد الدعم للقضية الفلسطينية والمقاومة، من دون أن يعني ذلك أن تكون «حماس» أو المقاومة جزءاً من أجندة أي طرف إقليمي.

وعلى صعيد ملف رأب الصدع الداخلي الفلسطيني، كشفت المصادر أن مسؤولي «حماس» أبلغوا عباس كامل استعدادهم للتجاوب مع أي خطوات جادة للمصالحة الداخلية، بعيداً عن تشكيل حكومة وحدة أو توافق وطني، من دون انتخابات، مشددين على أن فكرة تشكيل حكومة من غير انتخابات لن تكون مجدية وستكون مهمة ملقاة في مقدمة الأمر على عاتقكم وعلى القيادة السياسية لدولة إسرائيل وعليك، يا ديفيد (برنيع)، فعليكم أن تفعلوا كل شيء، كل شيء، لضمان عدم تزود إيران بأسلحة نووية في أي حال من الأحوال».

ولم يتأخر وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس بالردّ على نتنياهو، معتبراً أن الخلافات مع الولايات المتحدة تُحلّ عبر الحوار وليس عبر الإعلام. وجاء في سلسلة تغريدات له على «تويتر»، أن «الولايات المتحدة كانت وستظل الحليف الأهم لإسرائيل، في الحفاظ على تفوقها الأمني في المنطقة». وأضاف غانتس أن «إدارة بايدن صديقة حقيقية لإسرائيل، ليس لإسرائيل ولن يكون لها شريك أفضل من الولايات المتحدة». وتابع غانتس أنه «حتى لو كانت هناك خلافات، فسيتم حلها بخطاب مباشر في الغرف المغلقة وليس بخطاب تحدٍّ يمكن أن يضر بأمن إسرائيل». من جهته، كشف موقع «والاه» الإخباري الإسرائيلي، أمس، أن واشنطن استدعت غانتس، لكنه ربط هدف الزيارة بـ«بحث تطوير منظومة القبة الحديدية المضادة للصواريخ»، وهو ما أكدته إذاعة جيش الاحتلال. وأضاف الموقع أنه «من المتوقع أن يغادر غانتس هذا الأسبوع في زيارة سريعة لواشنطن، للقاء مسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية، ومن المتوقع أن يناقش القضية الإيرانية، إلى جانب قضايا أخرى مثل عملية حارس الأسوار (العدوان الأخير على غزة) والشؤون الإقليمية والمشتريات الأمنية للجيش الإسرائيلي». وأضاف: «تأتي الزيارة على خلفية المخاوف في الولايات المتحدة من أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، سيستخدم هجوماً على إيران لمنع الإطاحة به».

بدوره، أفاد المراسل السياسي في «والاه» باراك رافيد في تغريدة على «تويتر»، بأن «زيارة غانتس إلى واشنطن، التي كما فهمت ستأتي بمبادرة منه، ستركز على المساعدة في استكمال عمليات القبة الحديدية ومخزونات الذخيرة». وأضاف: «هذا هو الهدف الرئيسي. القضية الإيرانية دائما تثار في الأحاديث، ولكن من المعلومات التي لدي، ليس هذا سبب الرحلة». في المقابل، ذكرت قناة «كان» الإسرائيلية، أن غانتس «سيتوجه في زيارة سريعة تستغرق يوماً واحداً للولايات المتحدة، حيث سيناقش الوضع الأمني وقضية إعادة الأسرى من غزة».

(الأناضول)

للحديث تتمة...

الجزائر... حيرة الهدوء الانتخابي

عثمان لحياني

الهدوء الذي يسبق انتخابات 12 يونيو/حزيران الحالي في الجزائر محيّر فعلاً، فمن طبيعة الاستحقاقات الانتخابية أن تشهد الكثير من الصخب والجدل والندية والخطابات والنقاشات الساخنة، ومشاهد من المناظرات الانتخابية. الصدى الحاصل في الشارع الجزائري إزاء الانتخابات خافت، إذا ما وضع قيد المقارنة مع أهمية هذا الاستحقاق بالنسبة للأطراف كافة، وحجم التفاعل مع الخطاب الانتخابي ما زال باهتاً، وهو أدنى بكثير من الحماسة والاهتمام بالفعل والممارسة السياسية التي ظهرت على الجزائريين خلال الحراك الشعبي. ويوضح ذلك أنّ مستوى من الإحباط من المآلات التي وصلت إليها البلاد سيطر على الشارع، في حين أن ما تقدمه الأحزاب الجزائرية خلال الحملة الانتخابية، من تعهدات وخطابات وبرامج ورؤى وتصورات، للكيفيات الممكنة للإصلاح السياسي والاقتصادي وتعديل الأوضاع الاجتماعية، لا يبدو مقنعاً بالنسبة للناخبين، خاصة في مرحلة ما بعد الحراك. عدد محدود من الأحزاب الجزائرية المنتظمة، حاول تقديم برنامج انتخابي جاد وخلاصة حيوية لحلول للأزمات، مستقاة من تجارب الإصلاح التي شهدتها بعض الدول، مع إسقاطات على واقع الجزائر بمعطياته المحلية الخاصة، إذ يميل مجموع الخطاب الانتخابي في الجزائر إلى التركيز أكثر على الصورة المشهدية، وبطريقة أقرب إلى طغيان الحالة الكرنفالية منها إلى طرح أفكار ومشاريع سياسية واضحة للحكم وتدبير الشأن العام وإنقاذ البلد من الأزمة المعقدة التي يعيشها. تفتقد الانتخابات الجزائرية إلى مستوى من التنافس الجدي المرتكز على الفكرة والبرنامج، وبخلاف ما تشهده دول جوار الجزائر مثلاً خلال هذا النوع من الاستحقاقات الانتخابية، تغيب النقاشات والمناظرات والحوارات التي تُسائل الأحزاب وتسمح بفحص برامجها. جزء من هذ الغياب مرتبط بالأساس بالقيود التي تفرضها السلطة منذ فترة على وسائل الإعلام، وتضييق فضاءات النقاش السياسي، بسبب المبالغة في تقدير هشاشة الوضع المحلي والاحتراز من الخروج عن النص الانتخابي. وهذا يعطي أيضاً صورة عن المناخ الذي تجري فيه الانتخابات، وهو مناخ غير طبيعي على اعتبار أنّ أول انتخابات برلمانية تنظم بعد حدث مفصلي كالحراك الشعبي، كان يفترض أن تكون انتخابات تاريخية على صعيد المشاركة والنقاش والظروف والاهتمام الشعبي والإعلامي.

الكويت: فلسطين قضيتنا الأولى

أكد أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، أن القضية الفلسطينية «كانت وما زالت قضية دولة الكويت الأولى». جاء ذلك خلال استقباله رئيس الحكومة الفلسطيني محمد اشتية والوفد المرافق له في قصر بيان، أمس الثلاثاء، وفق وكالة «كونا». وقالت الوكالة إن أمير البلاد «أعرب خلال اللقاء عن موقف الكويت الثابت والمساند للقضية الفلسطينية». وشدد الصباح على «الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني سعياً لتحقيق ما يتطلع إليه من إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية».

دعا بورغسدورف لرفع الحصار عن القطاع (مصطفى حسونة/الأناضول)

توسيع عمليات الاستيطان
حملة الاعتقالات تتواصل في الداخل

رام الله ـ العربي الجديد

يوسع الاحتلال الإسرائيلي الاستيطان وعمليات طرد الفلسطينيين في الضفة الغربية، بالتوازي مع الاعتقالات في مختلف أنحاء المناطق الفلسطينية. واحتفل وزراء إسرائيليون أمس الثلاثاء بالمصادقة على بناء 350 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة «بيت إيل» قرب مدينة رام الله وشارك في حفل وضع حجر الأساس للوحدات الاستيطانية رئيس الكنيست ياريف ليفين، وأعضاء كنيست من الأحزاب اليمينية، وعدد من الوزراء. ودعا وزير التعليم يؤاف غالانت «جميع الأطراف إلى عدم وقف البناء» في الضفة الغربية. في المقابل، حذّرت الخارجية الفلسطينية من مغبة تجاهل المجتمع الدولي في هذا الوقت بالذات عمليات تعميق وتوسيع الاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية، وتسارعه في القدس، كما حذّرت، في بيان أمس، من مخاطر وتداعيات ما يجري على فرص تحقيق السلام، وتطبيق مبدأ حل الدولتين، وفرصة إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. في سياق قريب، أجّلت المحكمة الإسرائيلية العليا في القدس أمس النظر، لمدة شهر، بقرار يتعلق بقضية تهجير 19 عائلة من أهالي حي بطن الهوى في بلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى، من أصل 86 عائلة مهددة بالتهجير في الحي. بالتوازي مع ذلك، استمرت الاعتقالات في الضفة، فاعتقلت قوات الاحتلال فجر أمس وليلة الإثنين 37 فلسطينياً، خلال مداهمات في عدة مناطق من الضفة الغربية. كذلك أغلقت الطريق في حي الشيخ جراح واحتجزت سيدة. كذلك اقتحم عشرات المستوطنين أمس باحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال. وإزاء الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، دعت حركة «حماس» الفلسطينيين في الضفة الغربية للخروج في مسيرات. وقالت في بيان «ندعو لجعل الجمعة المقبل يوم غضب في مدن الضفة، والخروج بمسيرات حاشدة في جميع نقاط التماس، وقطع الطرق الالتفافية والتصعيد ضد المستوطنين الذي يعملون على فرض الأمر الواقع برعاية حكومة الاحتلال». أما في الداخل المحتل، فقد شنّت الشرطة الإسرائيلية فجر أمس حملة اعتقالات واسعة في بلدتي كفركنا والطيبة، أدت إلى اعتقال 28 شاباً. يأتي ذلك فيما وصف وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي أمير أوحانا دعوة عضو بلدية اللد عاميحاي لينغفلد ليهود مسلحين بالقدوم إلى المدينة بأنها دعوة «شرعية». واعتبر أوحانا، في رده على رسالة بعثها إليه النائب من القائمة المشتركة عوفر كسيف، أن «أن هذا ليس تحريضاً، فدعوة المواطنين للدفاع أمام مهاجميهم، بما في ذلك بواسطة سلاح يحملونه بترخيص قانوني، هي دعوة شرعية».

> دعت «حماس» لجعل الجمعة المقبل يوم غضب في مدن الضفة

حلقة جديدة لإضاعة الوقت، مطالبين القاهرة بالتدخل ضمن وساطتها لدى الجانب الإسرائيلي لإزالة العراقيل أمام إجراء الانتخابات وأهمها السماح بإجراء الانتخابات في القدس المحتلة. وأضافت المصادر أن «قادة حماس أبلغوا اللواء كامل أنهم سيقدمون أي ضمانات لكافة الأطراف الداخلية بشأن ضمان نزاهة الانتخابات في حال إجرائها، وكذلك عدم استحواذهم، أو استئثارهم بها، وعدم ممانعتهم لإشراف دولي، حتى على رأسه مصر».

موقف «حماس» أعاد تأكيده القيادي في الحركة حسام بدران، الذي نفى في حديث لـ«الأناضول» أمس ارتباط ملف الجنود (الإسرائيليين) الأسرى لدى حركته بالمباحثات السياسية المتعلّقة بوقف إطلاق النار أو إعادة الإعمار. وقال إن هذا الملف «مستقل بذاته ومنفصل عن كافة القضايا السياسية، أو المواجهات الميدانية». وأكد بدران أنه «لا يوجد اتفاق على مدة محددة لوقف إطلاق النار، سواء طالت أم قصرت». وذكر أن حركته تجري ترتيبات فنية لزيارة رئيس المكتب السياسي فيها إسماعيل هنية، إلى القاهرة، فيما لم يتم تحديد موعد لهذه الزيارة بعد. ولفت إلى أن هنية سيبحث خلال اللقاء «ما يتعلق بوقف إطلاق النار وضرورة تثبيته، وتبعات العدوان، خصوصاً ما يتعلق بالقدس والمسجد الأقصى وحي الشيخ جراح». وأوضح أن ملف القدس يشكّل خصوصية لدى حركته، متابعاً: «على الجميع أن يدرك أن هذا الملف خط أحمر لا يمكن تجاوزه». وقال بدران إن ملفي إعادة إعمار غزة والحصار المفروض عليه سيكونان من القضايا الأساسية المطروحة على طاولة النقاش في القاهرة. وتابع: «إعادة الإعمار بغزة ورفع الحصار عن القطاع هو حق طبيعي لشعبنا، وليس من حق أحد أن يجعل هذا الملف مرتبطاً بمصالح سياسية أو يسعى لمكاسب ذاتية هنا وهناك». كما سيبحث هنية خلال زيارته إلى القاهرة، ملف الوحدة الوطنية الذي وصفه بدران بأنه «استراتيجي ومنهجية ثابتة لدى حماس».

في غضون ذلك، أكد سفير الاتحاد الأوروبي لدى السلطة الفلسطينية سفين كون فون بورغسدورف، أنّ الاتحاد يدعم جهود الإعمار في غزة، مشيراً إلى ضرورة التأكد من أن يجري رفع الحصار عن القطاع. وفي مؤتمر صحافي أمام برج الجلاء المدمر وسط مدينة غزة أمس، قال بورغسدورف إنّ على اسرائيل فتح المعابر والسماح للفلسطينيين بالتنقل بحرية، موضحاً أنهم لا يوضعون شروطاً لإعادة الإعمار «ونؤكد أن إعادة الإعمار بحاجة لعدة خطوات، والخطوة الأساسية هي توحيد الفلسطينيين بقيادة سياسية في كل المناطق». وقال إنه يجب على إسرائيل تسهيل الانتخابات في القدس والضفة المحتلة وهذا جزء من التزاماتها ضمن اتفاق أوسلو.

تقدم في تشكيل الحكومة الإسرائيلية ونتنياهو يصعّد ضد إيران

مع بروز مؤشرات على إمكانية تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، يستمرّ رئيس الوزراء المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو في تصعيده، مهدداً بضرب إيران، من دون التنسيق مع الأميركيين

على وقع اقتراب مهلة انتهاء تكليف رئيس حزب «يمينا» عتيد، يئير لبيد لتشكيل الحكومة الإسرائيلية، مساء اليوم الأربعاء، تلاحقت التطورات على خطين، أمس الثلاثاء، الأول محاولة حزب «الليكود» نقض الاتفاق بين لبيد ورئيس حزب «يمينا»، نفتالي بينت. والثاني، محاولة رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو، التصعيد الحربي على خط إيران، حتى لو كلّفه ذلك العلاقة مع الولايات المتحدة. في الملف الحكومي، رفض مكتب الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، أمس الثلاثاء، الطعن الذي قدمه الليكود في شرعية تناوب لبيد وبينت، على رئاسة الحكومة. وأفادت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية بأن حزب الليكود، وجّه رسالة إلى المستشارتين القانونيتين لمقر رؤساء إسرائيل والكنيست، يطعن فيها بشرعية تناوب بينت ولبيد على رئاسة الحكومة. وبرر الليكود طعنه، بأن الاتفاق بين زعيمي الحزبين، ينص على بدء بينت بتولي منصب رئاسة الحكومة أولاً، في حين أن رئيس الدولة كلّف لبيد بتشكيل الحكومة، وليس بينت. لكنّ المستشارة القانونية في ديوان رئيس الدولة، ردت على طلب الليكود بالقول إنه يمكن للبيد أن يشغل «منصب رئيس الوزراء المناوب». ووفق الاتفاق سيرأس بينت الحكومة حتى سبتمبر/أيلول 2023، ثم يترأسها لبيد حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2025، بحسب هيئة البث الإسرائيلية. وعلى الرغم من اقتناع لبيد بقدرته على تشكيل الحكومة، إلا أنه في حال فشله في ذلك، سيحيل ريفلين مهمة اختيار مرشح إلى الكنيست. ويمكن أن يشمل هذا نتنياهو مجدداً، على الرغم من أنه حظي بفرصة بالفعل. وفي حال لم يقع الاختيار على مرشح في غضون 21 يوماً، أو إذا لم يتمكن المرشح من تشكيل حكومة، فسيُحل الكنيست تلقائياً وتجرى انتخابات جديدة في غضون 90 يوماً، ستكون الخامسة خلال عامين في حال حصلت.

بالتزامن مع احتمال ولادة حكومة جديدة بغيابه، خرج نتنياهو بخطاب أوحى فيه بتحرّره من التنسيق مع الولايات المتحدة في الشأن الإيراني، ومهدداً باتخاذه خطوات منفردة. وقال خلال مراسم تبديل رئيس جهاز الموساد، وحلول ديفيد برنيع بدلاً من يوسي كوهين، إنه «أبلغ الرئيس الأميركي جو بايدن، أن حكومته ستواصل العمل لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي، حتى لو تم التوصل إلى اتفاق معها». وأضاف: «إذا اضطررنا إلى الاختيار، بين الاحتكاك مع صديقتنا الكبيرة، الولايات المتحدة، وبين إزالة التهديد الوجودي (من إيران)، فإن إزالة التهديد الوجودي تتغلب». واعتبر أن «أكبر تهديد علينا هو التهديد الوجودي المتمثل بالمحاولات الإيرانية للتزود بأسلحة نووية، سواء كان الأمر يدور حول تهديدنا مباشرة، بصفتنا دولة صغيرة، بالتدمير من خلال استخدام الأسلحة النووية أم تهديدنا بعشرات آلاف الصواريخ التي تدعم بغلاف نووي». وشدّد على أن «هذا التهديد يجازف باستمرار المشروع الصهيوني، ويجب علينا أن نحاربه بلا نهاية». وتابع نتنياهو: «قلت لصديقي منذ 40 عاماً جو بايدن: بغض النظر إذا تم التوصل إلى اتفاق مع إيران أم لا، سنواصل القيام بكل ما بوسعنا من أجل إحباط تزوّد إيران بأسلحة نووية، لأن إيران تختلف عن باقي الدول التي تمتلك الأسلحة النووية، ولهذا السبب الاحتواء ليس بمثابة خيار وارد بالحسبان». وخاطب قادة جهاز الموساد قائلاً: «هذه المهمة ملقاة في مقدمة الأمر على عاتقكم وعلى القيادة السياسية لدولة إسرائيل وعليك، يا ديفيد (برنيع)، فعليكم أن تفعلوا كل شيء، كل شيء، لضمان عدم تزود إيران بأسلحة نووية في أي حال من الأحوال».

> نتنياهو: إزالة التهديد الوجودي تتغلب على صداقتنا مع واشنطن

> واشنطن استدعت غانتس لـ«تطوير القبة الحديدية»

ولم يتأخر وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس بالردّ على نتنياهو، معتبراً أن الخلافات مع الولايات المتحدة تُحلّ عبر الحوار وليس عبر الإعلام. وجاء في سلسلة تغريدات له على «تويتر»، أن «الولايات المتحدة كانت وستظل الحليف الأهم لإسرائيل، في الحفاظ على تفوقها الأمني في المنطقة». وأضاف غانتس أن «إدارة بايدن صديقة حقيقية لإسرائيل، ليس لإسرائيل ولن يكون لها شريك أفضل من الولايات المتحدة». وتابع غانتس أنه «حتى لو كانت هناك خلافات، فسيتم حلها بخطاب مباشر في الغرف المغلقة وليس بخطاب تحدٍّ يمكن أن يضر بأمن إسرائيل». من جهته، كشف موقع «والاه» الإخباري الإسرائيلي، أمس، أن واشنطن استدعت غانتس، لكنه ربط هدف الزيارة بـ«بحث تطوير منظومة القبة الحديدية المضادة للصواريخ»، وهو ما أكدته إذاعة جيش الاحتلال. وأضاف الموقع أنه «من المتوقع أن يغادر غانتس هذا الأسبوع في زيارة سريعة لواشنطن، للقاء مسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية، ومن المتوقع أن يناقش القضية الإيرانية، إلى جانب قضايا أخرى مثل عملية حارس الأسوار (العدوان الأخير على غزة) والشؤون الإقليمية والمشتريات الأمنية للجيش الإسرائيلي». وأضاف: «تأتي الزيارة على خلفية المخاوف في الولايات المتحدة من أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، سيستخدم هجوماً على إيران لمنع الإطاحة به».

بدوره، أفاد المراسل السياسي في «والاه» باراك رافيد في تغريدة على «تويتر»، بأن «زيارة غانتس إلى واشنطن، التي كما فهمت ستأتي بمبادرة منه، ستركز على المساعدة في استكمال عمليات القبة الحديدية ومخزونات الذخيرة». وأضاف: «هذا هو الهدف الرئيسي. القضية الإيرانية دائما تثار في الأحاديث، ولكن من المعلومات التي لدي، ليس هذا سبب الرحلة». في المقابل، ذكرت قناة «كان» الإسرائيلية، أن غانتس «سيتوجه في زيارة سريعة تستغرق يوماً واحداً للولايات المتحدة، حيث سيناقش الوضع الأمني وقضية إعادة الأسرى من غزة».

(الأناضول)

اتساع المقاطعة في النرويج والدنمارك

ناصر السهلي

بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وبروز قضية التهجير في حي الشيخ جرّاح في القدس المحتلة، اتسعت صفوف المتضامنين مع فلسطين، تحديداً في بلدان إسكندنافيا (النرويج، والدنمارك، السويد، فنلندا)، وبات السجال في بعض الدول الإسكندنافية يتخذ طابعاً أكثر جرأة من السابق في مجال مقاطعة دولة الاحتلال. ففي العاصمة الدنمركية كوبنهاغن، وقع عشرات الأكاديميين في جامعة «روسيكلد» على بيان تأييد حق الفلسطينيين والدعوة إلى مقاطعة أكاديمية لدولة الاحتلال وأثار بيان الجامعة الدنمركية، باشتراك أكاديميين ومدرسين فيها، المندد بالاحتلال والمناصر لفلسطين، السفارة الإسرائيلية في كوبنهاغن، التي طالبت الجامعة بسحب بيان التأييد، غامزة من تهمة معاداة السامية. وأيدتها بعض الصحف، التي نشرت مقالات مؤيدة لرواية الاحتلال، معتبرة أن تدخل الجامعة في «صراع سياسي وأخذ موقف مناصر لطرف ضد طرف آخر، يعتبر خروجاً عن المهام العلمية والأكاديمية للجامعات»، حسبما ذكرت صحيفة «بيرلنغسكا»، أول من أمس الإثنين. ورفض منتقدو الاحتلال حجج سفارة تل أبيب ومؤيديها، خصوصاً معسكر اليمين المتطرف، الذي يضمّ خصوصاً حزبي «الشعب الدنماركي» و«البرجوازية الجديد». ورنّ الأخير على الخطوة الأكاديمية عبر التقاط قياديين فيه صورة أمام البرلمان الدنماركي، حاملين علم دولة الاحتلال، كتعبير عن رفض توسع الدعوات لمقاطعة الاحتلال وفرض عقوبات دولية.

وأثار ظهور القياديين مع التعليقات العنصرية الصادرة من شخصيات حزب «البرجوازية الجديد» استهجاناً على مواقع التواصل لما تحتويه من تعبيرات تدخل في سياق تعريف البند 266 من قانون العقوبات المتعلق بالعنصرية. وتساءل البعض: «إذا كان مطلق العبارات العنصرية قبل أيام بوجه عائلة تونسية خرج ليعتذر على الملأ عن عباراته، فيبدو أن لا شيء يوقف عنصرية السياسيين». وجاءت تلك الردود بعد أن كتب أحد أعضاء الحزب، إلى جانب صورته التي نشرها حاملاً علم الاحتلال، عبارة عنصرية بحق اللاجئين السوريين، مثيراً استغراب المراقبين عن ربطه بين موقفه المؤيد للاحتلال الإسرائيلي واللاجئين.

وأثار بيان الأكاديميين الذي نشرته صحيفة «بوليتيكن» في 25 مايو/أيار الماضي، حنق مؤيدي الاحتلال لتأخية رفض الموقعين عليه، باحثين وأكاديميين، ومتخصصين في شؤون الشرق الأوسط، استمرار الاحتلال و«تعبيرنا عن التضامن مع الفلسطينيين في غزة والضفة وداخل إسرائيل، ومع نحو 7 ملايين لاجئ فلسطيني حول العالم، بمن فيهم هؤلاء الذين يعيشون في الدنمارك ومنهم من هو زميل في الجامعة وطالب وصديق». ورفض البيان ما سماه «استمرار قصف الفلسطينيين والتعامل الوحشي البوليسي معهم ونهب أرضهم وبيوتهم، وهؤلاء لهم الحق في مقاومة الاحتلال والحصار والتمييز العنصري». ووجّه السفير الإسرائيلي في كوبنهاغن، بيني داغان، أول من أمس الإثنين، اتهامات للجامعة والموقّعين على البيان الأكاديمي، في مقابلة مع «بيرلنغسكا»، معتبراً أنهم «يأخذون موقفاً مؤيداً لحماس»، علماً أن الأكاديميين لم يتطرقوا بالمطلق إلى الحركة.

في العاصمة النرويجية أوسلو، أعلنت العديد من البلديات أنها لن تقبل «بضائع المستوطنات الإسرائيلية». وتحت شعار «لا نريد بضائع من المناطق المحتلة»، ذكرت تسع بلديات وخمسة مجالس محافظة أنها «لم تعد قادرة على بيع منتجات أو خدمات آتية من المستوطنات، وإذا كانت الحكومة النرويجية سلبية فعلينا نحن القيام بشيء ما». ولعل أشهر البلديات التي باتت ترفض بضائع المستوطنات هي ترونديهايم، في شمال النرويج، التي شهدت تظاهرات مندّدة بالعدوان على غزة، وتحت ضغط شعبي اتخذ الساسة المحليون قرارهم بالمقاطعة. مع العلم أن عملية مقاطعة بضاعة المستوطنات مستمرة منذ أكثر من ثلاثة أشهر، بعد إعلان بلدية نامسوس في 11 فبراير/شباط الماضي، ثم بلدية ساندفيورد في 18 منه، رفضهما تسلّم بضائع من الأراضي المحتلة المحتلة. والبلديات التي قررت مقاطعة كل ما يتعلق بالمستوطنات «غير الشرعية على الأرض الفلسطينية المحتلة»، بما فيها كل خطط الشراء المسبقة، هي ترونديهايم، ترومسو، ليلهامر (التي قتل فيها الموساد صيف 1973 النادل المغربي أحمد بوشيقي، الذي ظنه الإسرائيليون القيادي الفلسطيني الراحل أبو حسن سلامة)، فاكسدال، هامار، أوسلو، رايلنجن، نامسو ، ساندفيورد. كما أعلنت خمسة مجالس مقاطعات وهي نوردلاند، ترونديلاغ، فيستفولد وتيليمارك، إنلاندتيو وفيكين، المقاطعة نفسها. وندت البلديات وحركة المقاطعة بموقف الحكومة النرويجية (يمين وسط محافظ) من القضية الفلسطينية، واعتبرت أن من حقها كبلديات أن تتخذ قرارها بالمقاطعة. وتقلت صحيفة «العامل» الدنمركية (يسارية)، أمس الثلاثاء، عن عضو مجلس محافظة «فيكين» من حزب اليسار الاشتراكي، بالدر الفيير أولافْستين، قوله إنه «كل يوم يمر يتم طرد المزيد من العائلات الفلسطينية وبناء المزيد من المستوطنات غير القانونية، وهذه سياسة تؤدي إلى تفاقم كل شيء». وأوضح أنه «مع مرور الوقت يصبح الحل السلمي الدائم أكثر صعوبة، وطالما أننا نسمح لإسرائيل بجني الأموال وانتهاك القانون الدولي فهي سياسة ستستمر».

النسع حيّز التضامن مع الفلسطينيين في الدول الإسكندنافية (العربي الجديد)

شرق غرب

تمهيد لاستئناف المفاوضات الأفغانية في الدوحة

وصل أمس، الثلاثاء، وفد الحكومة الأفغانية المشارك في مفاوضات السلام الجارية مع حركة «طالبان» إلى العاصمة القطرية الدوحة، تمهيداً لاستئناف المفاوضات المتوقفة منذ أسابيع. وأبدت عضو الوفد فوزية كوفي (الصورة)، أملها في إجراء مفاوضات هادفة، «لأن الأشهر المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لأفغانستان»، وذلك في تغريدة لها على «تويتر».

(العربي الجديد)

إسبانيا ترفض احتجاز زعيم «البوليساريو»

رفضت المحكمة الإسبانية العليا، أمس الثلاثاء، طلباً من الادعاء العام باحتجاز زعيم «جبهة البوليساريو» إبراهيم غالي، قائلة إن رافعي دعوى تتعلق بارتكاب جرائم حرب لم يقدموا أدلة تثبت ضلوعه بها. وجاء في وثيقة قضائية أن «تقرير الادعاء لم يقدم عناصر أدلة تدعم وجود أسباب للاعتقاد في مسؤوليته عن أي جريمة». ويُعالج غالي في مستشفى في إسبانيا منذ أكثر من شهر.

(رويترز)

إيران: مقتل طيارَين عسكريَين بـ«حادث فني»

أعلنت السلطات الإيرانية مقتل طيارين عسكريين إيرانيين، أمس الثلاثاء، في حادث في منطقة دزفول، جنوبي إيران، نافية سقوط طائرة إيرانية. ونقل التلفزيون الإيراني عن حاكم مدينة دزفول علي فرهمندبور قوله إن «الطيارين من قاعدة شهيد وحدتي الجوية الرابعة في دزفول، قتلا في حادث فني»، مشيراً إلى أن «لا صحة لأنباء غير الرسمية حول سقوط الطائرة العسكرية التي كان الطياران يقودانها». لكن نادي «المراسلين الشباب» الإيراني قال إن الطيارين قتلا بعد تفعيل المقعد القذفي ما أدى إلى اصطدامهما بسقف قمرة القيادة ووفاتهما.

(العربي الجديد)

قائد الجيش الأردني في العراق

وصل رئيس أركان الجيش الأردني يوسف الحنيطي (الصورة)، أمس الثلاثاء، إلى العاصمة العراقية بغداد، لبحث سبل تعزيز التعاون بين البلدين على المستوى الأمني، والحد من خطر تنظيم «داعش». وستتطرق النقاشات إلى القضايا المتعلقة بالحدود بين البلدين، بالإضافة إلى الملفات الأمنية التي يمكن تناولها في القمة الثلاثية بين العراق والأردن ومصر، التي يفترض أن تعقد في وقت لاحق.

(العربي الجديد)

روسيا: الشرطة تداهم منازل معارضين

فتشت الشرطة الروسية، أمس الثلاثاء، منازل عدة نشطاء من المعارضة، وهم النائبان السابقان غينادي جودكوف ونجله ديمتري، ومساعدا الثاني، الكسندر سولوفيوف وفيتالي فينيديكتوف. وسبق للشرطة أن اعتقلت، مساء أول من أمس الإثنين، أندريه بيغوفاروف، المدير السابق لمنظمة «أوبن راشا»، التي أسسها في المنفى ميخائيل خودوركوفسكي المنتقد للكرملين، من طائرة في مطار بولكوفو في سانت بطرسبرغ، قبل مغادرته إلى العاصمة البولندية وارسو.

(فرانس برس)

الحدث

ستكون ليبيا على موعد مع جولة ثانية من مؤتمر برلين، إذ أعلنت ألمانيا والأمم المتحدة، أمس الثلاثاء، عن استضافة هذا المؤتمر في 23 يونيو/ حزيران الحالي، والذي سيناقش بشكل أساسي مسألة الانتخابات وسحب المرتزقة وتوحيد القوات الأمنية الليبية

ماس: مفاوضات السلام حول ليبيا صعبة جداً (كاي نيتفلد/فرانس برس)

«برلين 2» الليبي

ضمان إجراء الانتخابات وسحب المرتزقة وتوحيد الأجهزة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

بعد نحو عام ونصف العام من استضافتها مؤتمراً بهدف حل الأزمة الليبية، تعود ألمانيا إلى الواجهة في إطار الجهود الدولية لدعم ليبيا، مع إعلانها عن استضافة مؤتمر «برلين 2» في 23 يونيو/ حزيران الحالي، تحت إشراف الأمم المتحدة. وبينما كان التركيز في المؤتمر الأول، الذي عقد في 19 يناير/ كانون الثاني 2020، على وقف إطلاق النار ومسألة الالتزام بحظر توريد الأسلحة إلى الأطراف المتصارعة، فإن المؤتمر الثاني المنتظر سيركز على مسألة التحضير للانتخابات المقررة في نهاية العام الحالي، وانسحاب المرتزقة من ليبيا، ومناقشة خطوات توحيد القوات الأمنية. وأعلنت وزارة الخارجية الألمانية، أمس الثلاثاء، أنّ ألمانيا والأمم المتحدة ستنظمان مؤتمراً بشأن ليبيا في برلين، يوم 23 يونيو. وقالت الوزارة في بيان، إن مؤتمر برلين سيتم فيه للمرة الأولى تمثيل الحكومة الانتقالية الليبية في مثل هذا الحدث، وسيناقش «الخطوات التالية اللازمة لتحقيق استقرار مستدام». وأشار بيان الوزارة إلى أن «التركيز الرئيسي سينصب على الاستعدادات للانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، وانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا على النحو المتفق عليه في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي)». علاوة على ذلك، ستتم مناقشة الخطوات نحو إنشاء قوات أمن ليبية موحدة. وقال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس في تصريحات، أمس: «نريد دعم الحكومة الليبية للتمكن من إجراء الانتخابات»، موضحاً أن المؤتمر سيكون على مستوى وزراء الخارجية. وأقر هايكو ماس بأن مفاوضات السلام حول ليبيا تبين أنها «عملية صعبة جداً»، مشيراً إلى أنه «متفائل بحذر نظراً للتطورات التي سجلت في الأشهر الماضية».

من جهتها، أفادت متحدثة باسم وزارة الخارجية الألمانية، بحسب وكالة «فرانس برس»، بأن «المؤتمر تعبير عن الدعم الدولي المتواصل للاستقرار في ليبيا». وتابعت «يقف المجتمع الدولي مستعداً لمواصلة دعمه البناء وعن قرب لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة في ليبيا».

وكشفت مصادر مقربة من وزارة الخارجية الليبية في طرابلس عن مزيد من أجندة المؤتمر، لافتة إلى أنّ ملفات أخرى سيناقشها المشاركون فيه، بحضور أول حكومة موحدة في ليبيا بعد سنوات عدة من الانقسام. وأوضحت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أنّ أجندة المؤتمر ستتضمن أيضاً ملف التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، ودعم اللجنة العسكرية المشتركة «5 +5» (تضم 5 مسؤولين عسكريين عن الحكومة اختيروا في عهد حكومة الوفاق السابقة، و5 آخرين عن مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر)، بالإضافة لملف حظر توريد السلاح ونتائج جهود الأمم المتحدة ضمن المسار الاقتصادي لتحقيق توحيد المؤسسات الاقتصادية في البلاد. وأكدت المصادر أن المؤتمر سيناقش تلك الملفات بتفصيل أكثر، بعدما رسمت النسخة الأولى من مؤتمر برلين الخطوط العريضة للعملية السياسية التي انتهت بتوحيد السلطة في البلاد، وإنهاء حالة الحرب.

وحول الدول المشاركة، قالت المصادر إنّ المؤتمر سيضم وزراء خارجية الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وروسيا وفرنسا وإيطاليا، بالإضافة لدول إقليمية، وهي مصر والإمارات وتركيا وقطر والجزائر وتونس، إضافة إلى ألمانيا باعتبارها الدولة المستضيفة. كما سيشارك عدد من المنظمات الدولية عبر ممثلين لها على رأسها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وكان المؤتمر محور نقاش رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، أمس، مع المسؤولين في باريس، التي التقى فيها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. كما التقى الدبيبة وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، بحضور وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عادل جمعة. وقد تم في اللقاء تناول مسألة التنسيق المشترك بشأن مؤتمر «برلين 2». وأكد الدبيبة على «الدور المهم لجمهورية فرنسا في توحيد الجهود الدولية لتعزيز الشرعية السياسية وبسط السيادة الوطنية على كامل أراضي الدولة الليبية وإنهاء الوجود الأجنبي بالبلاد».

وفي منتصف مايو/ أيار الماضي، تحدث وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو عن مبادرة ألمانية جديدة حول ليبيا لعقد مؤتمر في برلين، خلال يونيو، مؤكداً أن بلاده أبدت استعدادها لدعمه. كما أكد دي مايو، بعد لقاء له مع نظيره الألماني هايكو ماس في روما، حرص بلاده على العمل المشترك مع ألمانيا لدعم السلطات الجديدة في ليبيا لـ«لمواجهة التحديات الأكثر أهمية، كالانتخابات، وإعادة توحيد المؤسسات، وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وإعادة إعمار البلاد».

واستضافت برلين في 19 يناير من عام 2020، مؤتمراً بشأن ليبيا، تمّ فيه الاتفاق على ضرورة احترام قرار حظر السلاح وتعزيزه من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار على الأرض. كما اتفق المشاركون في حينه على خطة شاملة للتوصل لحل سياسي، وقعت عليها 16 دولة ومنظمة شاركت في أعمال المؤتمر. وأكد البيان الختامي على وجوب العودة إلى العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة وعلى إصلاح الجهاز الأمني واحترام القانون الدولي الإنساني، وعلى أن يتحمل المسؤولون عن الهجمات على المدنيين والمناطق المأهولة والخطف والقتل والعنف الجنسي والتعذيب والتهريب المسؤولية.

وكان لافتاً حين انعقد المؤتمر، إقصاء الجارة تونس منه، ما أثار صدمة لدى الطبقة السياسية التونسية، في حين شاركت الجارة الأخرى، الجزائر، والتي لم تكن مدعوة في بادئ الأمر، إلا أن الدعوة وجهت لاحقاً إلى رئيسها عبد المجيد تبون بعدما أكد أن بلاده ستبقى فاعلة في الأزمة الليبية «شاء من شاء وأبى من أبى». وعانت ليبيا منذ 10 سنوات من أزمات وحروب متتالية، أدّت إلى انقسام سياسي حاد. ومنذ عام 2012، أطلقت سلطات البلاد السياسية وفعاليات اجتماعية العديد من المحاولات لعقد لقاءات للمصالحة. لكن تفجّر الأوضاع الأمنية، بدءاً من الحرب التي أطلقها اللواء المتقاعد خليفة حفتر في بنغازي (شرق ليبيا)، في 2014، والتي توسعت لتشمل أغلب أجزاء البلاد، وانتهاء بحصار العاصمة طرابلس، غرقل تلك الجهود وأنتج ملفات ثقيلة، على رأسها الملفات الجنائية، قبل أن يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في مارس/ آذار الماضي.

هايكو ماس: المؤتمر سيكون على مستوى وزراء الخارجية

أجندة المؤتمر تتضمن ملف التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار

مباحثات فرنسية أممية

بحث رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يان كوبيش، أمس الثلاثاء، مع سفيرة فرنسا لدى ليبيا، بيا تريس لوفراير دوهيلين، في العاصمة طرابلس، آخر التطورات السياسية، ولا سيما الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، وذلك حسب تغريدة للسفارة الفرنسية على «تويتر».

تقرير

نصف مليون قتيل في سورية منذ 2011

رغم شبه الإجماع على أن عدد القتلى في سورية لا يمكن توثيقه بدقة، قال المرصد السوري لحقوق الإنسان إنه أحصى مقتل نحو نصف مليون منذ 2011

جلال بكور

في حصيلة جديدة لضحايا الحرب في سورية، ولا سيما الجرائم التي ارتكبها النظام بحق الشعب، قال «المرصد السوري لحقوق الإنسان» إنّ عدد الأشخاص الذين قتلوا في سورية منذ بداية الثورة ضد نظام بشار الأسد، وتمكن من توثيقهم بلغ 494,438 شخصاً، وذلك منذ 15 مارس/آذار من عام 2011، وحتى فجر يوم 30 مايو/أيار الماضي. وأوضح المرصد أن الخسائر البشرية التي وثقها توزعت على النحو التالي: «الشهداء المدنيون السوريون 159,774، هم 119,591 رجلاً و25,048 طفلاً دون سن الثامنة عشرة، و15,135 مواطنة فوق سن الثامنة عشرة، فيما بلغ عدد القتلى من المقاتلين السوريين في صفوف الفصائل المعارضة والإسلامية وفصائل وحركات وتنظيمات أخرى 79,844، إضافة إلى مقتل 3,588 من المنشقين عن النظام، بينما القتلى من قوات سورية الديمقراطية (قسد) والوحدات الكردية 12,926. كما بلغ تعداد قتلى قوات نظام بشار الأسد 91,031، في حين قتل من قوات الدفاع الوطني والمسلحين السوريين الموالين للنظام 66,995 شخصاً». وبحسب «المرصد»، فقد بلغت «حصيلة قتلى حزب الله اللبناني 1,707، في حين بلغ عدد قتلى المسلحين غير السوريين الموالين للنظام والمسلحين من الطائفة الشيعية 8,593 من ضمنهم 264 من الجنود والمرتزقة الروس، فيما وصل عدد الجنود الأتراك القتلى إلى 215». وقال «المرصد» إن عدد المقاتلين في صفوف «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) وعدد من التنظيمات المتشددة الأخرى الذين قتلوا بلغ 27,765، بينما وصل عدد قتلى عناصر تنظيم «داعش» إلى 40,628. كما وثق المرصد مقتل 936 من المقاتلين غير السوريين في صفوف «قوات سورية الديمقراطية»، مشيراً إلى أنه لم يتمكن من توثيق الخسائر في صفوف قوات التحالف الدولي بسبب التكتم الشديد، فيما بلغ مجموع القتلى مجهولي الهوية الموثقين بالأشرطة والصور 436 قتيلاً. وقال المرصد إن الخسائر البشرية على يد قوات نظام بشار الأسد والمسلحين الموالين لها من جنسيات سورية وغير سورية بلغت «56,358 شهيدا مدنيا سوريا، بينما وصلت الخسائر البشرية جراء غارات طائرات النظام الحربية والمروحية إلى 26,408 شهداء مدنيين، في حين بلغت الخسائر البشرية في معتقلات النظام وسجونه 47,488 شهيدا مدنيا». وبلغت الخسائر البشرية في الضربات الصاروخية والجوية الروسية بحسب المرصد «8,672 شهيدا مدنيا سوريا، فيما وصلت الخسائر البشرية جراء قصف التحالف الدولي لـ3,847 شهيدا مدنيا سوريا، في حين بلغت الخسائر البشرية بقصف القوات التركية وطائراتها 1,017 شهيدا مدنيا، بينما بلغ تعداد الخسائر البشرية على يد حرس الحدود التركي إلى 468 شهيدا مدنيا». ونوه المرصد كذلك إلى أن «الخسائر البشرية على يد الفصائل المعارضة وقسد، بلغت 9,062 شهيدا مدنيا، فيما وصل تعداد الخسائر البشرية على يد تنظيم داعش إلى 6,441 شهيدا مدنيا». في السياق، قال الباحث في مركز «جسور» للدراسات، وائل علوان، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «عدد الخسائر البشرية عموماً في سورية قد يصل إلى مليون قتيل، وهناك صعوبات جمة تواجه فرق التوثيق نتيجة الظروف الموجودة على الأرض». وترى الكثير من المصادر أن عدد القتلى في سورية لا يمكن توثيقه بشكل دقيق، فهناك أعداد هائلة من المفقودين في سجون النظام أو فقدوا إبان سيطرة «داعش» على مساحات واسعة من سورية، كما فُقد كثيرون في المناطق التي خضعت لسيطرة النظام. لكن «الشبكة السورية لحقوق الإنسان»، وهي واحدة من أبرز المنصات الحقوقية المختصة بتوثيق الانتهاكات في سورية، قالت في تقريرها المتزامن مع الذكرى العاشرة لانطلاق الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد، إنها تمكنت من توثيق مقتل 227413 مدنياً بينهم 14506 بسبب التعذيب. علماً أن الشبكة لا تهتم بتوثيق القتلى من العسكريين من كافة الأطراف، وتصب اهتمامها على توثيق القتلى من المدنيين الذين قضوا على يد جميع أطراف الحرب السورية. وتعتمد الشبكة معايير دقيقة قبل توثيق أي اسم، كالصور والفيديوهات والشهادات الميدانية، ما يعني أن الآلاف من المفقودين والمختفين قسراً أو الذين تلقى ذووهم أخبار مقتلهم من دون دليل، تبقى خارج إحصاءات الشبكة.

يذكر أن قوات النظام السوري استخدمت أسلحة محرمة دولياً في الهجمات على المعارضة المسلحة أو المدنيين في مناطق عدة. وقد نفّذ النظام هجمات دمر من خلالها قرى وبلدات وأحياء بأكملها ما أوقع الآلاف من الضحايا، وإلى اليوم يصعب على أي جهة؛ محلية أو دولية، حصر خسائر الحرب السورية، سواء على الصعيد البشري، أو الاقتصادي.

صعوبات جمة تواجه فرق توثيق أعداد الضحايا (عارف وتد/فرانس برس)

علوان: عدد الضحايا في سورية قد يصل إلى مليون قتيل

رصد

تحاول «قوات سورية الديمقراطية» فرض سيطرتها على شرق الفرات وغربه في سورية، عبر مطاردة الشبان من أجل التجنيد الإجباري، غير أن أهالي منبج رفضوا ذلك، مشعلين توتراً ميدانياً

منبج تنتفض ضد «قسد»

قتيل وجرحى باحتجاجات رفضاً للتجنيد الإجباري

أمين العاصي

أوقدت حملة التجنيد التي تنفذها «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، في شرق نهر الفرات وغربه، شرارة الاحتجاجات في مدينة منبج، الواقعة في ريف حلب الشمالي الشرقي، والتي تخللها إضراب عام وتظاهرات قُتل فيها مدني وأصيب آخرون. وبدأت «قسد» منذ أيام حملة لتجنيد الشبان من مواليد 1990 وحتى 2003، في سياق ما تسمّيه «واجب الدفاع الذاتي»، عبر ملاحقة شرطتها العسكرية الشبان واعتقالهم من منازلهم. وأثارت خطوات «قسد» استياء الأهالي، الذين باشروا إضراباً عاماً في منبج، وخرجت تظاهرات منددة في المدينة وقرى في محيطها. وأصيب خمسة مدنيين بجروح جراء إطلاق النار من «قسد»، أمس الثلاثاء، تزامناً مع مفاوضات كانت تجري بين قياديي «قسد» ووجهاء محليين، بهدف تهدئة التوتر. وأفادت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، بأن من بين المصابين ثلاثة مدنيين أصيبوا بجروح نتيجة إطلاق النار من حاجز لـ«قسد» على تظاهرة كانت تحاول الوصول إلى منبج.

وأفادت المصادر بأن الأهالي تجمّعوا بناحية حاجز الخطاف على أطراف مدينة منبج، مواجهين الحظر الذي فرضته «قسد» في المنطقة. وبعد تجمعهم تقدموا باتجاه الطريق بهدف الدخول إلى المدينة، فأطلق الحاجز الرئيسي النار على المتظاهرين لمنعهم من التقدم. وأشارت المصادر إلى أن إطلاق النار وسقوط الجرحى دفع بالمتظاهرين إلى مواجهة الحاجز وإجباره على التراجع نحو المدينة، وقاموا بإحراقه، قبل أن تعود مدرعات «قسد» للتمركز في النقطة.

وقالت المصادر إنه في غضون ذلك كانت تجري مفاوضات بين «قسد» ووجهاء من المدينة والمناطق المحيطة، ورافقها وصول وفد روسي إلى المربع الأمني التابع لـ«قسد» في المدينة بهدف الاطلاع على المفاوضات. وكشفت المصادر أن أحد القياديين في «مجلس منبج العسكري» التابع لـ«قسد»، وهو إبراهيم البناوي، وعد الأهالي عند تجمعهم في ناحيتي الهدهود والكرسان بمحيط منبج، بعدم اعتراضهم على حواجز «قسد»، إلا أن ذلك لم يحدث.

وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن «مجلس منبج العسكري» واجه التظاهرات بالرصاص، ما أدى إلى مقتل شخص في قرية الهدهود في ريف منبج. وحاول المجلس التنصّل من المسؤولية، مدّعياً في بيان، أن قوات النظام السوري الموجودة في بعض مناطق ريف منبج «أطلقت النار على تجمع للمدنيين في قرية الهدهود، ما أدى إلى مقتل مدني وإصابة ثلاثة آخرين». وأضاف أن «مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية وفي منبج وريفها بشكل خاص، تعيش حالة من الاستقرار الأمني والسلم الأهلي، لا يستسيغها المتربصون بأمن واستقرار مدينتنا، سواء من مرتزقة درع الفرات أو من جهات أخرى»، في اتهام لفصائل المعارضة السورية وقوات النظام بإثارة القلاقل في منبج.

وفي محاولة لتطويق الأحداث، للحيلولة دون اتساعها، فرض «مجلس منبج العسكري» حظر تجول في مدينة منبج، ابتداء من الساعة الواحدة بعد منتصف ليل أول من أمس، الإثنين، لمدة 48 ساعة. وأكدت مصادر محلية مطلعة لـ«العربي الجديد»، أن قيادة المجلس باشرت، أمس الثلاثاء، عقد لقاءات مع وجهاء وشيوخ عشائر ورجال أعمال في منبج، لإنهاء الإضراب والاحتجاجات التي كان لها صدى في منطقة شرقي نهر الفرات، بعد صدور دعوات، أول من أمس الإثنين، في مدينتي الطبقة والرقة وبلدة المنصورة، للإضراب احتجاجاً على سياسة التجنيد الإجباري. وأوضحت المصادر أن مجموعة من الوجهاء والشيوخ شكّلوا وفداً من عشائر البوبنّا، والبوسلطان، وبني عصيد، وبني سعيد، والمجادمة، والطي، والصريصات يهدف الاجتماع مع قيادة «مجلس منبج العسكري» لعرض المطالب الشعبية، بما يخص وضع التجنيد والوضع المعيشي والخدمي. ورجحت المصادر التوصل إلى تهدئة مع «المجلس»، «لأن اتساع نطاق الاحتجاجات سيكون بوابة لعودة محتملة لقوات النظام، وهو ما يرفضه معظم سكان المدينة».

وتحدث أحد سكان المدينة لـ«العربي الجديد»، لكنه تحفظ عن ذكر اسمه، قائلاً إنه «من غير المعقول أن شخصاً عمره 30 عاماً يجري سوقه إلى التجنيد الإجباري، وهذا الشخص لديه أطفال ولديه التزامات تجبره على العمل من أجل تأمين لقمة العيش». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»، أن الأمر «تفاقم في المدينة عندما بدأت قسد بإجبار العمال والموظفين والطلاب على التجنيد الإجباري، في مقابل عدم تقديمها أي مستوى من الخدمات، خصوصاً للعائلات». واعتبر أن هذه النوعية من عمليات التجنيد تدفع الأطفال للعمل في ظل غياب الآباء.

ويضع الكاتب حسن النيفي، وهو من أبناء مدينة منبج، التطورات في سياق «تراكم الغضب جراء السياسات المتبعة من قوات قسد، الاقتصادية والأمنية». ويضيف في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «قسد تحتكر كل أشكال التجارة في منبج ومحيطها. هناك غلاء في أسعار الإسمنت، وجاءت حملة التجنيد لتشكل سبباً مباشراً لاندلاع الاحتجاجات على مجمل سياساتها». ويوضح أن مدينة منبج وريفها «لها طابع عشائري، بالتالي هناك حالة من التضامن الآن بين العشائر العربية، بعد مقتل متظاهر ينتمي إلى عشيرة البوسلطان».

ولطالما كانت مدينة منبج محل خلافات بين مختلف أطراف الصراع في سورية، نظراً لموقعها الجغرافي لجهة توسطها الشمال السوري. وحاولت الفصائل المعارضة المدعومة من الجيش التركي خلال عامي 2018 و2019 التقدم باتجاه منطقة منبج، انطلاقاً من منطقة درع الفرات في ريف حلب الشمالي، إلا أن الجانب الأميركي حال دون ذلك. وكان من الواضح أن القوات الأميركية المتمركزة في منبج منذ عام 2016 ستردع بقوة على أي محاولة تركية للسيطرة على المدينة. وتفاوض الأتراك مع الأميركيين حول مصير منطقة منبج أكثر من مرة، مع مطالبة أنقرة بدفع الأكراد إلى شرق نهر الفرات وإنهاء وجودهم في غربه. ووصل الجانبان لاتفاق في بداية عام 2018 ينص على انسحاب الوحدات الكردية من منطقة منبج، إلا أنه لم ينفذ. وتجدد التنافس على مدينة منبج أواخر عام 2019 خلال عملية تركية في منطقة شرقي نهر الفرات ضد «قسد»، التي لجأت إلى الجانب الروسي في حينه لإيقاف القوات التركية عند حدود معينة، في مقابل السماح للروس بالتمركز في منطقة شرقي نهر الفرات، وهو ما تحقق. وحاولت قوات النظام استغلال الأوضاع التي كانت تمر بها قوات «قسد» والتقدم باتجاه منبج، إلا أنها لم تنجح.

وفد روسي في منبج لمتابعة مفاوضات «قسد» والأهالي

اتهم «مجلس منبج العسكري» عناصر النظام بإطلاق النار

شرق غرب

العراق يستنكر عمليات تجريف تركية داخل أراضيه

استنكرت السلطات العراقية في بيان، أمس الثلاثاء، قيام شركات تركية بمساعدة الجيش التركي بعمليات تجريف وقطع أشجار في الغابات العراقية ضمن إقليم كردستان، وتحديداً في مناطق بادينان، ونقلها إلى داخل الأراضي التركية. وأصدر وزير الزراعة في الحكومة العراقية محمد كريم الخفاجي، ووزير الزراعة في حكومة إقليم كردستان بيكرد طالباني، بياناً مشتركاً، أمس، قالا فيه: «ندين ونستنكر مثل هذه الأعمال غير الحضارية، وندعو الحكومة التركية إلى وقف هذه الأعمال».

(العربي الجديد)

إصابة وزير أوغندي بهجوم مسلح

أمطر أربعة مسلحين على متن دراجات نارية، أمس الثلاثاء، سيارة تقل وزير الأشغال والنقل في الحكومة الأوغندية والقائد السابق للجيش، الجنرال كانوميا وامالا، بالرصاص، في محاولة لاغتياله، ما أسفر عن إصابته بجروح في ذراعيه، ومقتل ابنته وسائقه، وفقاً للمتحدثة باسم الجيش البريغادير فلافيا بيكواسو. ووقع الهجوم بالقرب من منزل وامالا في ضاحية كياساسي بالعاصمة كمبالا.

(أسوشيتد برس، رويترز)

المغرب: اعتقال عنصرين من «داعش»

اعتقلت السلطات المغربية، أمس الثلاثاء، عنصرين مواليين لتنظيم «داعش» كانا ينشطان بضواحي مدينتي ميسور (وسط المغرب)، وتازة (شمال). وأعلن المكتب المركزي للأبحاث القضائية (المكلف بمكافحة الإرهاب)، عن إيقاف «عنصرين خطيرين موالين لداعش، أعمارهما 24 و37 سنة»، مشيراً إلى أنهما «خططا لتنفيذ عمليات بالغة الخطورة داخل المملكة، تستهدف منشآت حيوية ومقرات أمنية وثكنات عسكرية».

(العربي الجديد)

قضية

تختلف رهانات الأطراف المشاركة والمقاطعة للانتخابات البرلمانية المبكرة في الجزائر، المقررة في 12 يونيو/ حزيران الحالي، والتي تأتي بعد نحو عامين من الحراك الشعبي الذي لا تزال تداعياته قائمة

انتخابات الجزائر الخريطة الكاملة

رهانات مختلفة للأطراف المشاركة والمقاطعة

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

بدأ العد العكسي للانتخابات البرلمانية الجزائرية المبكرة، المقررة في 12 يونيو/ حزيران الحالي، وفيما تسابق الأحزاب السياسية الـ28 المشاركة في الاستحقاق وأكثر من 800 قائمة للمستقلين، الزمن لإنهاء آخر تجمّعاتها وأنشطتها الدعائية في خضم الحملة الانتخابية، يزداد الضغط والحسابات السياسية للمآلات التي ستنتهي إليها أول انتخابات برلمانية بعد الحراك الشعبي في فبراير/ شباط 2019، في ظل رهانات مختلفة لكل طرف على هذه الانتخابات. فالسلطة تسعى لتثبيت الخيار الدستوري، والمشاركون يريدون إثبات موقع، فيما تراهن كتلة المقاطعين على العزوف الانتخابي.

وتأخذ هذه الانتخابات أهمية سياسية بالغة، لكونها أول انتخابات برلمانية تجري بعد الحراك الشعبي الذي أطاح بحكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وغيّر الكثير في المعادلة السياسية في الجزائر. وتنفرد هذه الانتخابات بكونها الأولى التي تشرف عليها هيئة مستقلة للانتخابات في تاريخ الاستحقاقات الانتخابية في الجزائر، إذ منح الدستور الجديد وبعده القانون الانتخابي الجديد، الهيئة كامل صلاحيات تنظيم الانتخابات وترتيباتها السياسية والقانونية والفنية، والتي تم سحبها من وزارة الداخلية، بدءاً من تسلّم قوائم المرشحين والبت فيها وقبول أو رفض المرشحين والقوائم، إلى تسجيل الناخبين في البلديات، وصولاً إلى الإشراف على الحملة الانتخابية وتسيير مكاتب الاقتراع حتى إعلان النتائج الكاملة. وعلى الرغم من أن هذه التجربة الأولى من نوعها بالنسبة للهيئة المستقلة ليست مثالية على الصعيد التنظيمي، بحكم أنها شهدت بعض العوائق الفنية والارتباك في تطبيق القانون الانتخابي، وبعض المشاكل المرتبطة بغموض مواد قانونية، إلا أن الأمر يُعد تطوراً إيجابياً في مسار العملية الانتخابية في الجزائر، لجهة تحييد الإدارة وإحداث قطيعة مع الممارسات السابقة التي كانت تُفقد الانتخابات ونتائجها المصداقية السياسية. ويُعدّ استحداث الهيئة المستقلة للانتخابات أحد أبرز المطالب التي نجحت قوى المعارضة السياسية في تحقيقها، إذ كانت قد طالبت باستحداثها للمرة الأولى في وثيقة مؤتمر المعارضة، الذي عقد في يونيو 2014.

وتشهد الانتخابات أيضاً عودة بعض الأحزاب السياسية التي كانت قد قاطعت واعترضت على المسار الانتخابي الجديد منذ بدايته في ديسمبر/ كانون الأول 2019، أبرزها حركة «مجتمع السلم»، أكبر الأحزاب الإسلامية، التي كانت قد قاطعت الانتخابات الرئاسية التي جرت في نهاية عام 2019، كما اعترضت على دستور نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، ودعت في تلك الفترة إلى إجراء حوار وطني للتفاهم بين السلطة والمعارضة على توافقات سياسية مستقبلية. كما عادت أحزاب أخرى إلى المسار الانتخابي، كـ«جبهة العدالة والتنمية» و«حركة النهضة» وغيرها.

بيد أن الانتخابات ستشهد مشاركة عدد من الأحزاب السياسية للمرة الأولى في المسار الانتخابي، بعد سنوات من المقاطعة ورفض المشاركة في الانتخابات التي كانت تنظم في عهد بوتفليقة. أبرز هذه الأحزاب «جيل جديد»، الذي يقوده جيلالي سفيان، والذي يعتبر أن انخراطه في المسار الانتخابي مرتبط بالتغييرات الكبيرة داخل السلطة، وانكسار النظام الذي كان يحكم البلاد في عهد بوتفليقة. ويقول سفيان، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «هناك متغيرات سياسية حقيقية حدثت بفعل الحراك الشعبي، فالنظام الذي كان يحكم لم هو يعد نفسه، والنظام السياسي السابق قد انكسر من الداخل وسيبنى حتماً نظام جديد، ويتوجب أن نكون شركاء في بناء هذا النظام بفكر جديد، ويتعيّن على القوى السياسية الجادة أن تكون حاضرة ومشاركة وشريكة في إعادة البناء»، مشيراً إلى أن «الأوضاع لن تتغير في البلاد من دون تحمّل النخب السياسية مسؤوليتها ومشاركة حقيقية للمواطن في اختيار مرشحيه للبرلمان».

وإذا كانت هذه الأحزاب قد راجعت مواقفها إزاء المسار الانتخابي، فإن الانتخابات الحالية ستشهد للمرة الأولى وجود كل مكونات التيار الديمقراطي خارج السباق الانتخابي، فستة أحزاب سياسية تمثل الأضلاع الرئيسة للكتلة الديمقراطية قررت مقاطعة انتخابات 12 يونيو، بسبب التزامها مع الحراك ورفضها إجراء الانتخابات قبل حصول حوار وطني للتوافق على خريطة طريق انتقالية. هذه الأحزاب هي «جبهة القوى الاشتراكية» و«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»، وهما أبرز أحزاب المعارضة ويتمركزان في منطقة القبائل (ذات الغالبية من السكان الأمازيغ)، و«الحركة الديمقراطية الاجتماعية» (وريث الحزب الشيوعي سابقاً)، وحزب «العمال»، وحزب «العمال الاشتراكي»، و«الاتحاد من أجل التغيير»، والحزبان الأخيران تسعى السلطات لتعليق نشاطهما تمهيداً لحلهما، بسبب ما تعتبره مخالفتهما للقوانين. ويضاف إلى هذه الأحزاب المقاطعة حزب غير معتمد، هو «الاتحاد الديمقراطي»، الذي يقوده الناشط البارز كريم طابو.

هذه الانتخابات هي الأولى التي تشرف عليها هيئة مستقلة

يشهد الاستحقاق مشاركة أحزاب كانت قد قاطعت المسار الانتخابي

عشر ولايات جديدة

تشهد الانتخابات البرلمانية دخول ممثلين عن عشر ولايات جديدة إلى المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان)، بعد قرار الرئيس عبد المجيد تبون (الصورة) في فبراير/شباط الماضي تحويل عشر مقاطعات إدارية في الجنوب إلى ولايات كاملة الصلاحيات، ليُصدر بعد نحو شهر أمراً رئاسياً يحدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد. وبمقتضى المرسوم، انخفض عدد مقاعد الغرفة السفلى للبرلمان إلى 407 مقاعد، بعد أن كانت 462 مقعداً.

من انتخابات ديسمبر 2019 في الجزائر العاصمة (فاروق باطيش/الأناضول)

لكن بعض القراءات السياسية الفاحصة لموقف الكتلة الديمقراطية، تعتبر أن موقف المقاطعة يطرح مسألة مثيرة للجدل عن دوافع قرار مقاطعة انتخابات تشرف عليها للمرة الأولى هيئة مستقلة، وتقلّص فيها تدخّل وهيمنة الإدارة وسلطات وزارة الداخلية، فيما كانت هذه الأحزاب تشارك بشكل مستمر في الاستحقاقات الانتخابية السابقة، والتي كان تزويرها مؤكداً لكونها تجري بتنظيم كامل من قبل وزارة الداخلية التي كانت تتلاعب بالنتائج. وبغض النظر عن المبررات السياسية التي ساقتها الأحزاب المقاطعة، بكونها فضّلت الاستمرار في الالتزام السياسي والأخلاقي مع الثورة الشعبية لحراك فبراير، فإن هناك تفسيرات تعتبر أن قرار المقاطعة هو الأقل كلفة لهذه الأحزاب، مقارنة مع موقف المشاركة، وتكتيك إنقاذ سياسي من انتحار مزدوج بحال قررت المشاركة. وهذه الأحزاب ستخسر الرهان الانتخابي لأن أغلبها محدودة الانتشار والتنظيم، بما فيها الحزبان البارزان «جبهة القوى الاشتراكية» و«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»، اللذان يبقى تمركزهما الأكبر داخل منطقة القبائل، وهي منطقة متمردة تسجل في الغالب أدنى نسب مشاركة، وبلغت في الاستفتاء الماضي نسبة 1 في المائة، إضافة إلى خسارة الموقف السياسي إزاء الحراك المستمر.

وإضافة إلى هذه القوى السياسية، تبدي مكونات الحراك الشعبي المختلفة في توجهاتها ومشاربها الأيديولوجية، اعتراضاً على إجراء الانتخابات البرلمانية، وتصف ذلك بالمسرحية السياسية التي ستسمح للسلطة بإعادة إنتاج مؤسسة نيابية خاضعة وعاجزة عن إحداث التغيير السياسي. هذا يعني أن الحراك بقي رهن الموقف نفسه الرافض للآلية الانتخابية منذ اندلاع الحراك الشعبي في 22 فبراير/ شباط 2019، بعد رفض إجراء الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 19 إبريل/ نيسان 2019، وإحباط محاولة السلطة تنظيم الانتخابات الرئاسية في الرابع من يوليو/ تموز 2019، وهي انتخابات تم إرجاؤها إلى ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه، ورفض قطاع واسع من مكونات الحراك المشاركة فيها. ودفع الحراك بعد ذلك إلى مقاطعة الاستفتاء على الدستور في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، ونجح في رفع مؤشر المقاطعة والعزوف عن صناديق الاقتراع إلى حدود 77 في المائة (سجلت نسبة المشاركة 23 في المائة).

وإضافة إلى اعتبار الانتخابات المقبلة جزءاً من خريطة طريق فرضتها السلطة لصالح تقديراتها السياسية، فإن مكونات الحراك الشعبي تعتبر أن الظروف السياسية المتوترة والتضييق الحاصل على الحريات وحالة الإغلاق التي تفرضها السلطة، لا توفر أي ظروف طبيعية لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة. ويستند الحراك في هذا الموقف إلى رفض السلطة السماح لمجموعة من الأحزاب السياسية الفتية التي أنشأتها مجموعات من شباب الحراك بالنشاط السياسي، وهو ما يعتبره الناشط في الحراك سمير العربي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «تعبير واضح عن رغبة السلطة في استبعاد كل قوة سياسية غير مضمونة في مواقفها بالنسبة للسلطة، ومستقلة في توجهاتها وخياراتها». ويضيف أن «الدليل على ذلك أن السلطة استبعدت شباباً وناشطين من الحراك قدّروا أن المشاركة في الانتخابات قد تكون آلية للتغيير، ورفضت ملفات ترشحهم للانتخابات، وهذا يعني أن السلطة تريد إجراء انتخابات فقط، ولا تستهدف منها تشكيل برلمان قوي بنواب مستقلين عن خيارات السلطة».

وإذا كانت القوى السياسية والمكونات المدنية المقاطعة للانتخابات المقبلة تراهن على تكرار إنجاز مقاطعة شعبية كبيرة لصناديق الاقتراع، كتلك التي شهدها الاستحقاقان السابقان، وبما يصب في رصيدها السياسي ويثبت صدقية موقفها وتقديرها السياسي بعدم حيازة المسار الانتخابي بالمجمل على إجماع شعبي، فإن باقي أطراف المعادلة السياسية تختلف رهاناتها من طرف إلى آخر. وبعيداً عن حسابات القوى المقاطعة، تتدافع أربعة رهانات أساسية لأربعة أطراف، فهناك قوى المعارضة الفاعلة والمشاركة في الانتخابات والتي كانت تتعرض للظلم السياسي والتزوير ضدها، كحركة «مجتمع السلم» مثلاً، والتي تراهن على أن تنصفها الانتخابات المقبلة لتثبت قوتها وانتشارها، ولتؤكد أن المقاعد التي كانت تحصل عليها في الاستحقاقات السابقة لم تكن تُعبّر مطلقاً عن رصيدها الشعبي الحقيقي. أما الطرف الثاني فهي أحزاب الموالاة التي كانت محسوبة على نظام بوتفليقة، والتي تبقى الانتخابات بالنسبة لها فرصة لتثبيت نفسها في الساحة السياسية، بعد فترة ارتباك كبيرة نتيجة الحراك الذي طالب بحل هذه الأحزاب، إضافة إلى حالة النزيف الكبير من الكوادر التي انسحبت منها. ويشير الكاتب والمحلل السياسي مولود ولد الصديق، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «هناك طرفاً ثالثاً ومهماً دخل في قلب المعادلة الانتخابية هذه المرة بشكل غير مسبوق، وهي القوائم المستقلة التي فاق عددها الـ800 قائمة، وتفوّقت عددياً على مجموع القوائم الحزبية المقدّرة بأكثر من 600 قائمة»، مضيفاً أن «المستقلين هذه المرة يشكّلون رهاناً لإثبات عجز الأحزاب السياسية ووجود قطيعة بينها وبين الناخبين من جهة، ومن جهة أخرى تقديم المستقلين كبديل للكيانات الحزبية في البرلمان، وما ينبثق عن ذلك باتجاه حكومة الرئيس».

لكن القوائم المستقلة لا تشكل رهاناً لذاتها بقدر ما تمثّل أحد أبرز الرهانات التي أطلقتها السلطة لأجل تحييد ما أمكن من الأحزاب وتضييق الفرص عليها لمنع أي منها من الهيمنة على البرلمان، وإحداث توازن يسمح بتشكيل ائتلاف رئاسي يشكّل بموجبه الرئيس عبد المجيد تبون حكومة رئيس، بدلاً من أن تفوز قوى غير موالية بتشكيل الحكومة. هذا الرهان يبقى تقنياً بالنسبة للسلطة، مقابل الرهانات الحقيقية، وهي تثبيت الخيار الدستوري والانتخابي وتحييد نهائي لكل الخيارات الانتقالية التي كانت تطرحها قوى المعارضة. وفي هذه الحالة يصبح إنجاز الانتخابات البرلمانية في حد ذاته هو الهدف، إضافة إلى رهان خلق مؤسسة برلمانية جديدة تدعم السلطة السياسية في خياراتها المستقبلية وفي إعادة بناء مؤسسات الدولة وفق التقديرات التي تعتقدها السلطة. ويبقى الرهان الأخير هو إعادة الثقة بين الناخب وصندوق الاقتراع، عبر ضمان حد أقصى من الشفافية والنزاهة في سير ونتائج الانتخابات، ورفع نسبة المشاركة وتجاوز صدمة المقاطعة القياسية التي تلقتها السلطة في استفتاء الدستور في نوفمبر الماضي، خصوصاً بالنسبة لمنطقة القبائل التي تبقى عقدة أخرى بحد ذاتها بالنسبة للسلطة كما للأحزاب السياسية.

«فرصة للتغيير»

رأى رئيس «جبهة العدالة والتنمية» عبد الله جاب الله، أول من أمس الإثنين، أن الانتخابات فرصة للمشاركة في تحقيق التغيير. وأضاف خلال تجمّع شعبي في ولاية سطيف، أن الاستحقاق «فرصة أمام الشعب الجزائري ليبرئ ذمته من خلال اختيار من هم أهل لتمثيله في البرلمان»، معتبراً أن لحزبه «تاريخاً نظيفاً، وله رجال تعاقبوا على النيابة في البرلمان وكانوا نماذج متميزة في مناقشة القوانين ورفض ما هو جائر منها».

خاص

مصر: وعود بالإفراج عن معتقلين بارزين

في ظل تنامي الاتصالات بين السلطات المصرية والإدارة الأميركية، أعطت القاهرة وعوداً بالإفراج عن دفعة جديدة من المعتقلين قريباً

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر سياسية وأمنية مصرية، لـ«العربي الجديد»، أن السلطات أعطت وعوداً جديدة لعدد من الوسطاء من السياسيين والنقابيين، بالإفراج عن دفعة جديدة من المعتقلين قريباً، قبل عيد الأضحى (الذي يحل في 20 يوليو/تموز)، بمن في ذلك بعض المتهمين في القضية المعقدة المعروفة إعلامياً بـ«خلية الأمل»، وذلك في إطار «مقاربة أكثر مرونة لملف حقوق الإنسان، بالتزامن مع تنامي الاتصالات بين النظام المصري الحاكم والإدارة الأميركية الجديدة، وحديث الرئيس الأميركي جو بايدن ووزير خارجيته أنتوني بلينكن عن ضرورة استجابة القاهرة لمناشدات تحسين أوضاع الحريات في البلاد، بالتوازي مع التغيرات السياسية الإقليمية التي تنخرط فيها مصر بقوة هذه الفترة».

وتلقى النظام المصري في الشهرين الأخيرين نصائح من بعض النواب والسياسيين من جماعات الضغط الأميركية التي تكثّف مصر التعاون معها، وكذلك من المتعاملين مع شركة «براونستين هيات فاربر شريك»، بضرورة الاستعداد لاتخاذ إجراءات تعكس رغبة النظام في تحسين أوضاع حقوق الإنسان خلال الفترة المقبلة، بما في ذلك بحث إمكانية الإفراج عن معتقلين ومحكومين من حاملي الجنسية الأميركية. لكن التقديرات الاستخباراتية والأمنية مشفوعة بـ«رؤية الرئيس عبد الفتاح السيسي نفسه» تتجه إلى عدم المسارعة في ذلك، باستثناء إمكانية إخلاء سبيل «عدد محدود جداً» من المعتقلين المشاهير، بحسب أحد المصادر، الذي قال لـ«العربي الجديد» إنه «من المستبعد حالياً أن يخرج عدد كبير من المعتقلين بشكل جماعي». وأكد رغبة النظام في «الحفاظ على عدد من الأوراق للتخلي عنها مستقبلاً عند الحاجة»، مفسراً بذلك استمرار منع سفر عدد من الشخصيات التي سبق وتحدثت واشنطن بشأنها، وعدم إخلاء سبيل نشطاء سياسيين على الرغم من تخطيهم عامين في الحبس الاحتياطي مثل إسراء عبد الفتاح.

وأضافت المصادر أن «ضباط الأمن الوطني في السجون عقدوا بالفعل لقاءات خلال الأيام الخمسة الماضية مع عدد من المعتقلين للاتفاق معهم على طريقة التعاطي المستقبلية مع الأحداث وإملاء بعض الشروط عليهم، مثل الابتعاد عن القضايا السياسية المثيرة للجدل وعدم الحديث في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي»، مشيرة إلى أن بعض هؤلاء المعتقلين كانوا قد وُعدوا من قبل بالإفراج عنهم، لكن لم يحدث ذلك بسبب اختلاف تقدير قيادات الأمن الوطني لهم، أو كعقاب لبعض الشخصيات القريبة من هؤلاء المعتقلين سياسياً أو اجتماعياً على تصريحات ومنشورات معارضة على مواقع التواصل الاجتماعي.

وذكرت المصادر أن هذه اللقاءات الخاصة عُقدت بالتوازي مع استمرار عقد اللجان الخاصة في السجون المكلفة بفحص ملفات السجناء السياسيين والمحبوسين احتياطياً على ذمة قضايا سياسية، والمشكّلة أساساً من ضباط الأمن الوطني، وبالتنسيق مع المخابرات العامة، والمخابرات الحربية، ورئاسة الجمهورية، لقاءات شخصية، متكررة في بعض الأحيان، مع أكثر من 35 محبوساً احتياطياً وسجيناً في سجون مجمع طره والوادي الجديد وأسيوط وبرج العرب وجمصة، تم ترشيح أسمائهم من قبل اللجنة الخاصة بالعفو والمشكّلة بقرار من رئيس الجمهورية، ومن المجلس القومي لحقوق الإنسان وشخصيات سياسية أخرى. ودارت مناقشات حول تصورات السجناء والمحبوسين، وعدد كبير منهم معروفون للرأي العام، للمستقبل السياسي وموقفهم من اتجاهات الدولة في مختلف المواضيع في الفترة الأخيرة.

وذكرت المصادر أن عدداً كبيراً من هؤلاء السجناء والمحبوسين تلقوا وعوداً صريحة بالعفو قريباً، مع التشديد على ضرورة التزام الصمت بعد الخروج وعدم التفاعل مع وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام، لكن مر وقت طويل من دون تحقق ذلك، بينما تم تسجيل ملاحظات سلبية على عدد منهم بسبب تطوّر المناقشات في بعض الحالات لمشادات كلامية. كما تم إجراء بحوث اجتماعية لأكثر من 3000 سجين لدراسة إمكانية العفو عن الحالات الأكثر احتياجاً وتأزماً على المستوى الاقتصادي، لكن لم يتم البت في الأمر بشكل نهائي حتى الآن، نظراً لتوصيات من الأمن الوطني والمخابرات العامة تزعم وجود خطورة في إحياء الامتدادات الاجتماعية لتيار الإسلام السياسي.

وكشفت المصادر أن الفترة المقبلة ربما تشهد الإفراج عن معتقل أو أكثر على ذمة قضية «خلية الأمل» تحديداً، والتي لم تكن توافق المخابرات العامة والأمن الوطني على خروج معظم المعتقلين على ذمتها، وبسبب اتهامهم في قضايا أخرى أيضاً، علماً بأن جميع المتهمين بها مدرجون على قائمة الإرهابيين، أي ممنوع سفرهم وتصرفهم في أموالهم. وتضم هذه القضية رامي شعث، الناشط ضد الصهيونية المتزوج من مواطنة فرنسية ونجل السياسي الفلسطيني نبيل شعث، وعلى الرغم من الإلحاح الفرنسي المتكرر خلال عام تقريباً، حرص السيسي ووزير الخارجية سامح شكري على عدم إعطاء أي تعهدات بقرب إطلاق سراحه. وكان السيسي قد أصدر في 20 إبريل/نيسان الماضي قائمة عفو تضم 1686 شخصاً تبيّن أن معظمهم من المواطنين الذين اعتُقلوا وحوكموا بصورة سريعة عام 2020 أمام القضاء العسكري وأدينوا بارتكاب جنح عسكرية، لتورطهم في مخالفات البناء، كما تضمّنت الكاتب الصحافي مجدي أحمد حسين، بعد أيام من إفراج وزارة الداخلية عنه رسمياً، على الرغم من قضائه فترة عقوبته بالفعل.

من المستبعد الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين بشكل جماعي

تكتظ السجون بالموقوفين بقضايا سياسية وحقوقية (خالد دسوقي/فرانس برس)

تقرير

محاولات إقليمية لعرقلة تقارب القاهرة وأنقرة

تواصل قبرص واليونان والإمارات محاولاتها لعرقلة التقارب التركي المصري، وسط قلق كذلك يتعلق بمستقبل الطاقة في المتوسط، على وقع مناقشات حول ضم ليبيا لمنتدى شرق المتوسط

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد»، إنّ السلطات في الإمارات واليونان وقبرص تحاول عرقلة التقارب المصري التركي الذي يسير حالياً بخطى أسرع مما كان يتصور مراقبون، خصوصاً بعد بدء إجراء اتصالات على مستوى وزيري الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو والمصري سامح شكري خلال العدوان الإسرائيلي الأخير في الأراضي الفلسطينية للتعاون في تهيئة الظروف لإنجاح المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار، وكذلك استمرار الاتصالات بشأن القضايا محل الخلاف لتبديدها، وتحديد موعد للقاء رسمي بين وزيري الخارجية، يطمح البلدان أن يكون خلال شهر يونيو/حزيران الحالي.

وأضافت المصادر أنّ الاتصالات بين البلدين لا تزال بنّاءة للغاية، على الرغم من وجود بعض الخلافات على الحدود المقبولة لتلبية الشروط المصرية، خصوصاً في ما يتعلق بالتعاون الأمني، والأمور بشكل عام تسير إلى الأمام، على الرغم من وجود منغصات أيضاً داخل كل دولة، تتمثّل في بعض المسؤولين المستفيدين من استمرار القطيعة والذين «يقل عددهم يوماً بعد يوم».

وذكرت المصادر أنّ اليونان وقبرص تجريان اتصالات بشكل دائم مع الخارجية والمخابرات في مصر، تدرك القاهرة جيداً أنها تأتي بتنسيق مع الإمارات، تهدف إلى التشكيك في نيات أنقرة، والشكوى من ممارسات تركية مزعومة على الحدود البحرية المشتركة التي نتجت عن الاتفاقيات السابق توقيعها بين مصر وقبرص واليونان. غير أن مصر حسمت موقفها بعدم الانجرار إلى هذه اللعبة، وتواصلت مع كل الأطراف المعنية، كما تحرّت الحقائق بواسطة الأجهزة العسكرية المختصة أكثر من مرة، ليثبت أن الهدوء يسود الموقف الميداني في شرق المتوسط حالياً.

وبحسب المصادر، فإنّ القلق الأكبر الذي يسيطر على اليونان وقبرص حالياً يتعلق بمستقبل الطاقة في المنطقة في ظلّ مؤشرات التعاون المصري التركي في ملف الغاز الطبيعي، والذي لا تمانع فيه إسرائيل، وقد يفضي في النهاية إلى انضمام أنقرة إلى منتدى غاز شرق المتوسط. ويأتي هذا القلق على خلفية التنافس المحتمل بين اليونان وقبرص وستدخل تركيا في مضماره أيضاً، على دور الشريك الذي سيخصص كنقطة انطلاق لوجيستية كبرى لنقل الغاز المسال الآتي من وحدتي الإسالة بدمياط وإدكو بمصر، والذي سيكون جزءاً كبيراً منه تابعاً لدولة الاحتلال في إطار الشراكة بين البلدين، والتي أعلن عن انطلاقها أخيراً بالربط بين حقل ليفاثان والوحدتين عن طريق خط الأنابيب البحري. وتمضي المفاوضات في دراسة مقترح اشتراك قبرص واليونان مع دولة الاحتلال في المشروع الطموح لتصدير الغاز لأوروبا، باعتبار مصر ودولة الاحتلال هما المالكتان حالياً لأكبر حقول الغاز في المنطقة، إذا ما قورنت بالحقول المكتشفة في منطقتي قبرص واليونان وكذلك الحقول المكتشفة حديثاً في تركيا.

لكن ثمة مستجد آخر تكشف عنه المصادر لا يبدو أنه يرضي أثينا ونيقوسيا، إذ تجري اتصالات حالياً بين مصر وتركيا والحكومة الليبية الجديدة، التي تحظى بدعم البلدين، وتمثل بأشكال عدة لحظة التفاهم الآنية بينهما في الملف الليبي، حول إمكانية انضمام ليبيا إلى منتدى غاز شرق المتوسط، كخطوة تمهيدية لانضمام تركيا، الأمر الذي سيعجّل بالخلافات مع اليونان تحديداً، التي لا تعترف بترسيم الحدود البحرية بين أنقرة وطرابلس والذي أودع بالفعل لدى الأمم المتحدة، وردت عليه القاهرة وأثينا في حينه بتسريع ترسيم الحدود البحرية بينهما.

وبحسب المصادر، فإن انضمام ليبيا إلى المنتدى لا يُشترط له في الوقت الحالي ترسيم حدودها البحرية مع مصر، ولكنها ستكون بادرة لتفاهم أوسع بين البلدين حول الثروات المحتملة في المناطق البينية، مشيرة إلى أن القاهرة أبدت استعدادها لمد يد المساعدة لحماية الثروات الليبية وتأمين استكشافها، كما كان الوضع خلال فترة المعارك الأهلية حول الهلال النفطي، بما يضمن نجاح أعمال الشركات العملاقة التي ستجذبها بالتأكيد تلك الثروات وضمانات السلامة المصرية-التركية.

ووفقاً للتصورات المصرية النهائية لهذه المستجدات، وارتباطاً أيضاً بالمحادثات الجارية لترسيم الحدود البحرية لقطاع غزة، فإنه سيتم توسيع شبكة الأنابيب المقامة بين مصر وإسرائيل، والمملوكة حالياً لشركة جديدة مقرها هولندا أسست خصيصاً لامتلاك شبكة الأنابيب، بين شركتي «نوبل إنيرجي» الأميركية و«ديليك» الإسرائيلية وشركة «غاز الشرق» المملوكة حالياً للدولة المصرية، ممثلة في جهاز المخابرات العامة وهيئة البترول، لتشمل فلسطين وقبرص واليونان.

وتهدف مباحثات توسيع الشبكة الجارية حالياً، والتي شملت أخيراً تركيا أيضاً، بشكل أساسي إلى استفادة جميع دول المنتدى من مصنعي إسالة الغاز في مصر، وعلى رأسها دولة الاحتلال، وفلسطين، خاصة أن الهدف مرض لمصر اقتصادياً بسبب عدم إمكانية تشغيل وحدتي الإسالة بالغاز المصري فقط في الفترة الحالية، ورغبة مصر في تلافي ما حدث سلفاً عندما وجدت نفسها مطالبة بأكثر من ملياري دولار لصالح شركة «يونيون فينوسا» الإسبانية، مديرة وحدة الإسالة بدمياط بعد توقف صادراتها من الغاز المسال بسبب تراجع كميات الغاز الموردة لها من مصر لصالح السوق المحلية.

وسبق في فبراير/شباط الماضي، قبل تحسن العلاقات المصرية التركية وبدء الاتصالات بين الدولتين، أن أعرب وزير الطاقة بدولة الاحتلال يوفال شتاينتس، عن أنه «كان يريد أن يرى تركيا عضواً بمنتدى غاز شرق المتوسط» على الرغم من الحساسيات الدائمة بين البلدين في ملف الطاقة. كما قالت وزيرة الطاقة القبرصية ناتاسا بيليديس، أمام لجنة الشؤون الخارجية ببرلمان بلادها خلال إجراءات اعتماد ميثاق المنتدى كجزء من التشريع الداخلي القبرصي، إن «قبرص أيضاً تود أن ترى تركيا عضواً في المنتدى، لأنه مفتوح للجميع، لكن المشكلة في أن سلوك أنقرة الحالي يجعل انضمامها صعباً». غير أن مثل تلك التصريحات اختفت بعد الاتصالات المصرية التركية، وطرح فكرة توسيع شبكة الأنابيب.

وأظهر صدور ذلك التصريح عن مسؤولة حكومية لدولة تتبادل الاتهامات مع تركيا بسرقة مكامن الطاقة وتتنازع معها حول الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية من دون أي أفق للحل حتى الآن، أنّ دول المنتدى باتت تدرك أن الدخول في معارك مفتوحة مع الأتراك حول الطاقة ومسارات توريدها إلى أوروبا، لن تجدي الكثير من النفع في المدى المنظور، خاصة أن الولايات المتحدة لا تمضي قدماً في تعهداتها السابقة للثلاثي الإسرائيلي اليوناني القبرصي، بتقديم دعم لا محدود في مواجهة المشروعات التركية.

مصادر تؤكد أن الاتصالات بين مصر وتركيا لا تزال بنّاءة للغاية

تتزايد احتمالات انضمام أنقرة إلى منتدى غاز شرق المتوسط (خالد دسوقي/فرانس برس)

خيارات عدة لمواجهة الاستراتيجية الأميركية في المحيطَين

هل تختار الصين «الردع النووي»؟

ترتفع الأصوات داخل الصين محذّرة من نمو الوجود العسكري الأميركي في المحيطين الهندي والهادئ وتأثيره على دول الجوار، وتدعو للمزيد من الاستثمار العسكري، لمواجهة التحديات الجديدة

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

تتجه الأنظار إلى منطقة المحيطين الهادئ والهندي كبؤرة جديدة للتوتر بين بكين وواشنطن، منذ أن قررت الإدارة الأميركية سحب قواتها من أفغانستان، في إطار خطة لإعادة الانتشار والتموضع العسكري في المنطقة، بما يخدم هدفها الاستراتيجي المتمثل في احتواء نفوذ الصين. ومنذ أيام تمّ الكشف عن ميزانية وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) المقترحة للعام المالي المقبل، بإجمالي 715 مليار دولار وبزيادة بنسبة 1,6 في المائة عن العام السابق. وبحسب بيان الميزانية، من المقرر أن يتم تخصيص أكثر من 66 مليار دولار للجهود المتعلقة بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وذلك بناء على طلب قائد القيادة الأميركية في المنطقة الأدميرال فيل ديفيدسون، الذي كان قد صرح في وقت سابق بأن الصين هي التحدي الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة.

وتهدف مبادرة الردع الأميركية في المحيط الهادئ، إلى تعزيز استعداد الولايات المتحدة لحرب وشيكة في المنطقة، من خلال تحديث الترسانة النووية وتمويل أنظمة الصواريخ والأقمار الصناعية وأجهزة التجسس. وفي هذا السياق، منحت وزارة الدفاع الأميركية الأولوية للقوات الجوية والبحرية، على حساب الجيش، الذي من المتوقع ألا يؤدي دوراً كبيراً في أي قتال محتمل مع الصين. إزاء ذلك، ارتفعت أصوات صينية داخل دوائر صنع القرار في بكين، تحث قيادة الحزب الشيوعي على تحديث الترسانة النووية، تحديداً ما يتعلق بالردع البحري، مثل الصواريخ البالستية العابرة للقارات التي تطلقها الغواصات، وذلك تحسباً لأي عمل عسكري محتمل من الجيش الأميركي في المنطقة. واعتبر خبراء عسكريون أن امتلاك ترسانة نووية مناسبة سيساعد الصين في حماية سيادتها وأمنها القومي، ويحافظ على مصالحها الاستراتيجية، ويعزز إقامة نظام عالمي أكثر أمناً واستقراراً.

وحول مبادرة الردع في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، يبدي الباحث في الشؤون العسكرية في معهد «نان جينغ للبحوث والدراسات الاستراتيجية» يوان تشو اعتقاده، في حديث مع «العربي الجديد»، أن المبادرة الأميركية وبعد عام على إطلاقها، بدأت تأخذ شكلها النهائي، وبدأت ملامحها تتضح. ويشير إلى الاستثمار في التقنيات المتطورة، مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة والعمليات السيبرانية، في ما يتعلق بحجم الأسطول البحري في المنطقة، ما قد يمنح القوات الأميركية مزايا قتالية عالية الدقة. ويوضح تشو أن نجاح الاستراتيجية الأميركية يتوقف على مدى استجابة الحلفاء في المنطقة، مثل الهند واليابان وكوريا الجنوبية، لأن تثبيت معدات متطورة مرتبطة برادارات وأقمار اصطناعية متقدمة وأجهزة استطلاع وتنصت، ينطوي على الكثير من المخاطر، ويتطلب موافقات من حكومات تلك الدول، لأن ذلك يمس أمنها القومي. ويرى أن لقاء وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن مع وزير الشؤون الخارجية الهندي سوبراهمانيام جايشانكار، قبل أيام في واشنطن، يتعلق بهذه التطورات، خصوصاً أن الطرفين ناقشا التحديات الأمنية في المنطقة، وسبل تعزيز الشراكة الدفاعية بموجب اتفاقات وتعهدات سابقة بين البلدين.

وفي رده على سؤال بشأن خيارات بكين ومدى استعدادها للمواجهة، يلفت تشو إلى أن تأثير الصين الاقتصادي على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة يؤثر على الجهود والخطط العسكرية البديلة. ويستحضر الباحث في هذا الشأن تجربة كوريا الجنوبية، التي دفعت أثماناً باهظة قبل أعوام بسبب قبولها نشر منظومة «ثاد» الدفاعية الأميركية على أراضيها. وحينها اعتبرت الصين أن ذلك يهدد أمنها القومي، وبناء على ذلك وقعت توترات كبيرة بين بكين وسيول، ودفعت الشركات الكورية الجنوبية العاملة في الصين الثمن بسبب المقاطعة الشعبية الواسعة. ويشير تشو إلى أن الخطر الأكبر الذي تستشعره الصين في تعزيز القدرات العسكرية الأميركية بالمنطقة، يتمثل بتأثير ذلك على فرص استعادة جزيرة تايوان بالقوة، لأن مبادرة الردع الجديدة ستبقي القدرات الأميركية على مسافة قريبة جداً من مضيق تايوان، يصعب معها تنفيذ خطة مباغتة.

> الخطر الأكبر الذي تستشعره الصين يتمثل بفرص استعادة تايوان

من جهته، يقول رئيس «الجمعية الصينية للدراسات المتخصصة» دينغ لونغ، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إن سياسة واشنطن في المحيطين الهادئ والهندي من شأنها أن تؤدي إلى سباق تسلح في المنطقة، ويعتبر أن ذلك لا يساعد على الأمن والاستقرار، ولا يخدم مصالح كافة الأطراف بما فيها الولايات المتحدة. ويرى أن السياسة الخارجية الصينية تتسم بالسلمية، وبناء على ذلك، فإن بكين تسعى إلى إيجاد بيئة آمنة في منطقة المحيطين، لتستفيد منها كل دول المنطقة من خلال بناء شراكة اقتصادية وتحقيق مكاسب مشتركة، ويشير إلى أن الصين أبقت إنفاقها الدفاعي عند حوالي 1,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 2,6 في المائة، علماً أن الولايات المتحدة تُعدّ صاحبة أكبر ميزانية عسكرية في العالم تعادل أربعة أضعاف ما أنفقته الصين خلال السنوات الأخيرة. لكنه في المقابل يلفت إلى أن الصين قد تجد نفسها في موقف الدفاع عن النفس في حال حدوث أي اعتداء، مشدداً على أن القيادة الصينية لا تخشى أي قوة خارجية مهما كانت، وهي جاهزة في كل لحظة للدفاع عن سيادتها وشعبها ووحدة أراضيها مهما كلف الثمن. وتأتي هذه التطورات في ظلّ إعلان وسائل إعلام صينية رسمية أن الصين قد تزيد عدد صواريخها البالستية العابرة للقارات من طراز «دي أف 41»، غير أن محللين عسكريين استبعدوا ذلك، مؤكدين أن بكين لا تريد الانخراط في أي شكل من أشكال سباق التسلح النووي في المنطقة، رغم الضغوط المتزايدة عليها.

يحثّ المسؤولون الصينيون على تطوير ترسانة الصواريخ البالستية (Getty)